



مكتب دعم إعادة إعمار الدفاع

تحليل المتابعة الخاص بالعمليات التعاقدية الممنوحة على أسس غير تنافسية
والممولة من صندوق التنمية العراقي

10 نوفمبر 2006

(ترجمة حرة للتقرير الأصلي المعد باللغة الإنكليزية من قبل KPMG LLP)

مكتب دعم إعادة إعمار الدفاع

تحليل المتابعة الخاص بالعمليات التعاقدية الممنوحة على أسس غير تنافسية
والممولة من صندوق التنمية العراقي

10 نوفمبر 2006

جدول المحتويات

صفحة

	المقدمة
2	الخلفية
2	الأهداف
4	النطاق / الخاصية
	التحليل
5	ملخص تنفيذي
7	جدول العمليات التعاقدية
8	ملاحظات إيضاح

الخلفية

لقد تعاقد مكتب دعم إعادة إعمار الدفاع (DRSO) مع KPMG LLP (KPMG) للقيام بعمل تحليل متابعة للعمليات التعاقدية الممنوحة على أسس غير تنافسية والممولة من صندوق التنمية العراقي (DFI) والتي قامت KPMG سابقا بتقديم تقرير حولها في سبتمبر 2005. إن التقارير السابقة التي أصدرتها KPMG والتي تعتبر الأساس لتحليل المتابعة هي أولا، تطبيق الإجراءات المتفق عليها للمستندات التبريرية للعمليات التعاقدية الممنوحة على أسس غير تنافسية للفترة من 29 يونيو 2003 ولغاية 28 يونيو 2004، وثانيا، تطبيق الإجراءات المتفق عليها للمستندات المتعلقة بالعمليات التعاقدية الممنوحة على أسس غير تنافسية للفترة من 29 يونيو 2003 ولغاية 30 أبريل 2005. في التقارير السابقة، لقد تم تحديد وتطبيق بعض الإجراءات المتفق عليها على ثلاثة وعشرين عملية تعاقدية من إجمالي خمسة عشر عقد. إن هذا الارتباط يهدف بالأساس إلى تحليل عملية تسوية العقود وتحديد الإجراءات التصحيحية للاستثناءات التي ذكرت في التقارير السابقة. الخصائص المتعلقة بعملية تسوية العقود المعتمدة في هذا التحليل مفصلة لاحقا.

تم إنشاء DFI من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2003 والمعترف به بقرار مجلس الأمن رقم 1483 المؤرخ في 22 مايو 2003. تمت إدارة DFI من قبل سلطة قوات الائتلاف (CPA). في 28 مايو 2004 تم حل CPA وانتقلت إدارة DFI والسيطرة عليها إلى الحكومة العراقية المؤقتة كما نص قرار مجلس الأمن رقم 1546.

وفقا للمذكرة الصادرة من وزارة المالية العراقية في 15 يونيو 2004، تم إنشاء حساب DFI الفرعي في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك (FRBNY). قامت الوكالات الأمريكية بإدارة هذا الحساب لغاية 31 ديسمبر 2005 وبإشراف وزارة المالية العراقية بغرض تسهيل دفعات العقود الموقعة من CPA سابقة والتي تتطلب الدفع للفترة ما بعد 28 مايو 2004. تم تمديد إدارة الوكالات الأمريكية لحساب DFI الفرعي لغاية 31 ديسمبر 2006.

الأهداف

أهداف هذا التحليل هو أولا، تقييم كفاية عملية تسوية العقود الخمسة عشر الممنوحة على أسس غير تنافسية والممولة من DFI (إجمالي ثلاثة وعشرين عملية تعاقدية) التي حددتها سابقا KPMG في تقارير سبتمبر 2005 وثانيا، مقارنة عملية التسوية للعقود المصادرة الأمريكية بعملية التسوية المرتبطة بالعقود الممنوحة على أسس غير تنافسية والممولة من DFI، وثالثا، التأكد من الوجود الفعلي للأصول المستلمة من خلال سبعة عمليات تعاقدية محددة ورابعاً، تحديد إجراءات الحكومة الأمريكية التصحيحية المرتبطة بالاستثناءات المذكورة في التقارير السابقة. هذه الأهداف مفصلة لاحقا.

عملية تسوية عقود DFI

تم منح وإدارة العقود الممولة من DFI من قبل CPA وعدد من الوكالات الأمريكية. خلال سنة 2005، تم إنشاء وكالة أمريكية جديدة هي (القيادة المشتركة للعقود في العراق (JCC-I)) والتي أدارت بعض عقود DFI بالإضافة إلى حساب DFI الفرعي. للفترة ما بعد 28 يونيو 2004 وبعد إحلال CPA أصبحت وزارة المالية العراقية هي التي تقوم باعتماد الدفعات المتعلقة بالعقود الممولة من DFI.

قامت JCC-I ووكالة إدارة عقود الدفاع (DCMA) بالاتفاق على أن الوكالة ستنفذ بعض العمليات التعاقدية بالنيابة عن JCC-I ومن ضمن هذه العمليات إغلاق العقود الممولة من DFI. بالتزامن مع عملية تسوية العقود، DCMA أصدرت ثلاث مذكرات داخلية خلال عام 2005 تحدد فيها الإجراءات الواجب تطبيقها لتسوية العقود من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد راجعنا هذه المذكرات وقارنا الإجراءات المذكورة مع الإجراءات الواردة في إرشادات DCMA لغلق العقود وتعليمات الاقتناء الفدرالية. تمت هذه المقارنة بغرض تحديد الأساس لتعريف الخاصيات التي ستكون جزء من تحليلنا وذلك بغرض تقييم كفاية إجراءات التسوية بشكل عام.

الخاصيات المتعلقة بعملية التسوية المذكورة في تحليلنا تم تفصيلها في قسم النطاق من هذا التقرير.

بالتزامن مع هذه الخاصيات المذكورة أعلاه، اعتبرت KPMG أن مستندات استلام السلع أو الخدمات الصادرة من الحكومة العراقية كجزء من عملية التسوية ككل. ولكن هذا الإجراء تم إتباعه في سنة 2006 ومتعلق بالعقود الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية ولمشاريع الإعمار الضخمة ولكن لم يتم إتباع إجراء مماثل للعقود الممولة من DFI والتي يتضمنها تحليلنا.

مقارنة عمليات التسوية- للعقود المصدرة الأمريكية و DFI

DCMA مسؤولة عن تصفية العقود الممولة من DFI والعقود الأمريكية في العراق. إن مهمة إدارة العقود المتعلقة بمشاريع الإعمار الضخمة تمت من قبل عدد من الوكالات الأمريكية ولكن لا توجد أية عمليات تعاقد من الثلاث وعشرين المذكورة أعلاه ذات علاقة بمشاريع إعمارية ضخمة.

لأغراض التناقص، إن تقييم الهدف هذا سيحدد بعملية تسوية العقود الممولة من الولايات المتحدة الأمريكية المدارة والمشرف عليها في العراق. العقود المشرف عليها من قبل DCMA في الولايات المتحدة الأمريكية لن يتم إدراجها في هذا التحليل.

الوجود الفعلي للأصول المستلمة لعمليات تعاقدية محددة

طلب من KPMG تأكيد الوجود الفعلي للتسليمات المذكورة في العمليات التعاقدية المحددة في التقرير سبتمبر 2005 المذكور أعلاه 3، 4، 6، 11، 12، 21. سيقم هذا الهدف من خلال لمراجعة المستندات المتاحة والمتعلقة بتسليم البضائع الواردة.

الإجراءات التصحيحية للاستثناءات المذكورة في التقارير السابقة

طلب من KPMG تحديد الإجراءات التصحيحية التي قامت بها الحكومة بما يتعلق بالاستثناءات المذكورة في تقرير سبتمبر 2005. سيقم هذا الهدف من خلال مراجعة المستندات والمناقشات من موظفي الحكومة الأمريكية فيما يخص الإجراءات المعتمدة التصحيحية لما ورد في التقرير المذكور.

ملاحظة: بغرض الإيضاح وبسبب تشابه الأهداف المذكورة أعلاه، بعض الاستثناءات ستظهر في أكثر من إجراء كما مذكور أدناه.

النطاق / الخاصة

إن نطاق هذا التحليل ملخص أدناه وموزع بين الأهداف الأربعة أعلاه:

عملية تسوية عقود DFI

- اعتماد مقياس للهدف واعتماد الإجراءات ذات العلاقة بهدف تقدير عملية تسوية العقود
- تقييم عملية التسوية عبر تطبيق الإجراءات التالية:
 - أ) تلخيص العمليات التعاقدية وتوزيع التكاليف كما صودقت من قبل CPA (ما قبل 28 يونيو 2004) والحكومة العراقية (ما بعد 28 يونيو 2004)
 - ب) توثيق وضع تسوية العقود والدليل على غلق العقود
 - ت) توثيق الدليل على مطابقة الدفعات مع قيمة العقد
 - ث) مقارنة الدفعات مع الفواتير ومستندات استلام البضائع
- للعقود التي لم يتم تسويتها، تقديم ملخص العمل وجدول زمني للتسوية الذي قام به كل من JCC-I و DCMA.

مقارنة عمليات التسوية- للعقود المصادرة الأمريكية و DFI

- مقارنة عملية وإجراءات المطابقة والتسوية للعقود الممنوحة على أسس غير تنافسية والممولة من صندوق التنمية العراقي مع عملية وإجراءات المطابقة والتسوية للعقود الأمريكية الممولة من الأموال المصادرة
- الحصول على عينة تمثل العقود الأمريكية الممولة من الأموال المصادرة وذلك لمقارنة عملية التسوية

الوجود الفعلي للأصول المستلمة لعمليات تعاقدية محددة

- تطبيق الإجراء التالي:
 - ج) التأكد من الوجود الفعلي للبضائع والخدمات المتعلقة بالعمليات التعاقدية رقم 3، 4، 6، 11، 12، 21، 22 كما طلب تحديداً من قبل DRISO والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة (IAMB)

الإجراءات التصحيحية للاستثناءات المذكورة في التقارير السابقة

- تطبيق الإجراءات التالية:
 - ح) متابعة الملاحظات الناتجة عن تقارير KPMG السابقة، وتحديداً:
 - توثيق الإجراءات التي اعتمدها الحكومة الأمريكية للتأكد من استلام البضائع والخدمات المنفذة المتعلقة بعشرة عمليات تعاقدية حيث لم يزود مستندات استلام بقيمة \$96,917,662
 - لإحدى عشر عملية تعاقدية حيث لم يزود فواتير بقيمة \$89,022,592، تحصيل مستندات تعزيزه وتلخيص الإجراءات البديلة المعتمدة من قبل JCC-I و DCMA وتحديد الأساس التي تم دفع المستويات المتعلقة بهذه العمليات التعاقدية
 - تلخيص عمل JCC-I و DCMA المتعلق بالدفعات الزائدة بقيمة \$1,977,471
 - تحديد نتائج المطابقة للدفعات الناقصة بقيمة \$2,569,923

ملخص تنفيذي

قامت KPMG بتحليل عمليات التسوية لخمسة عشر عقد (ثلاث وعشرين عملية تعاقدية) المذكورة في تقارير KPMG السابقة المؤرخة في 30 سبتمبر 2005. ثلاثة من الخمسة عشرة عقد المذكورة أعلاه تمت تمويلها جزئياً من خلال خطابات اعتماد جهات أخرى (أنظر ملاحظة رقم 4، 5، 10). بما أن عملية التسوية تمت على مستوى العقد، وليس لكل عملية تعاقدية، إن الجدول التالي (أنظر للصفحة 7) للعمليات التعاقدية ملخص بالعقود (إجمالي خمسة عشر) وتم وصلها بالثلاث وعشرين عملية تعاقدية الأصلية من التقارير السابقة المؤرخة في 30 سبتمبر 2005.

نتائج تحليلنا ملخصة كالتالي، إن الأحرف المصنفة (أ- ح) الملحوظة أدناه توازي تفصيل النطاق أعلاه وأيضا ملخص الخصائص الموجودة في جدول العمليات التعاقدية وملاحظات الإيضاح:

التفصيل	صافي القيمة غير المحلولة
عملية تسوية العقود (ت، ث)	\$21,073,721
الوجود الفعلي	-
مقارنة عملية التسوية	-
الاستثناءات المذكورة سابقا (ج، ح)	<u>1,344,822</u>
إجمالي قيمة الاستثناءات	<u>\$22,418,543</u>

عملية تسوية عقود DFI

(ت) توثيق الدليل على مطابقة الدفعات مع قيمة العقد

- وجدت حالة من الخمسة عشر حيث لم تتمكن KPMG من المطابقة دون استثناءات وذلك لمبلغ قيمته حوالي \$2,500,000 (انظر ملاحظة رقم 10)

(ث) مقارنة الدفعات للفواتير والبضائع المستلمة

- وجدت أربع حالات من الخمسة عشر حيث لم يوجد دليل على استلام البضائع وذلك لمبلغ قيمته \$18,573,721 (انظر ملاحظة رقم 5، 6، 9، 13)

مقارنة عمليات التسوية- للعقود المصدرة الأمريكية و DFI

لقد ناقشت KPMG عملية التسوية للعقود المصدرة الأمريكية في العراق مع DCMA. DCMA صرحت بأن عملية تسوية العقود المصدرة الأمريكية هي مشابهة لعملية تسوية العقود الممولة من DFI إذا كانوا هم الذين قاموا بعملية التسوية، وغالبا ما كان هذا. إن مهام إدارة العقود المتعلقة بالمشاريع الإعمارية الضخمة قد انتقل إلى مؤسسات أمريكية أخرى ولكن لم يكن في نطاق عملنا أية من هذه العقود المتعلقة بالمشاريع الإعمارية الضخمة.

لقد استلمت KPMG خمسة تقارير تسوية عقود من DCMA تتعلق بالعقود المصادرة الأمريكية ولاحظنا أن عملية تسوية العقود ظهرت بأنها مشابهة للعملية المتبعة لتسوية العقود الممولة من DFI. لقد راجعنا ملفات هذه العقود المصادرة الأمريكية ولاحظنا أن توثيقاتها متشابهة يتضمنها ملفات العقود الممولة من DFI.

الوجود الفعلي للأصول المستلمة لعمليات تعاقدية محددة

(ح) التأكد من الوجود الفعلي للتسليمات المذكورة في العمليات التعاقدية رقم 3، 4، 6، 11، 12، 21، 22

- في حالتين من أصل سبع حالات، وجد استثناءات تتعلق بدلائل استلام البضائع تحديدا في العمليات التعاقدية السابقة وذلك بمبلغ قيمته \$11,519,198 (انظر ملاحظة رقم 6، 13)
- (هذا المبلغ هو ضمن \$18,573,721 المذكور أعلاه في عملية تسوية عقود DFI)

الإجراءات التصحيحية للاستثناءات المذكورة في التقارير السابقة

(ج) متابعة الملاحظات الناتجة عن تقارير KPMG السابقة

- \$14,706,083 من مستندات الاستلام لا تزال غير الموجودة من أصل \$96,917,662 من مستندات الاستلام غير الموجودة المذكورة في التقرير السابق (انظر ملاحظة رقم 5، 9، 13)
 - (هذا المبلغ هو ضمن \$18,573,721 المذكور أعلاه في عملية تسوية عقود DFI)
 - \$5,043,351 من الفواتير لا تزال غير الموجودة من أصل \$89,022,592 من الفواتير غير الموجودة المذكورة في التقرير السابق (انظر ملاحظة رقم 2، 7، 9)
 - (\$4,092,000 من هذا المبلغ هو ضمن \$18,573,721 المذكور أعلاه في عملية تسوية عقود DFI)
 - \$393,471 من إجمالي الدفعات الزائدة البالغة \$1,977,471 المذكورة في تقريرنا السابق ما زالت قائمة (انظر ملاحظة رقم 7)
 - \$2,569,923 من الدفعات الناقصة المذكورة في تقريرنا السابق تعتبر محلولة (انظر ملاحظة رقم 3)
- تفاصيل كل من الاستثناءات ملخص في جدول النتائج التالي ومفصل في الملاحظات التوضيحية.

جدول العمليات التعاقدية

ملاحظة	(ح)	(ج) دليل على البضائع المستلمة للعمليات التعاقدية السابقة رقم 22.21.12.11.6 6.4.3	(ث) التحقق من البضائع المستلمة مع الدفعات	(ت) دليل على مطابقة الدفعات مع قيمة العقد	(ب)		(أ)			إجمالي قيمة العقد	طبيعة العقد	العمليات المشار إليها في التقرير الأساسي	العقد
					توثيق تسوية العقد (DD1594)	تسوية العقد	إجمالي الدفعات	الدفعات ما بعد 28 يونيو 2004	الدفعات ما قبل 28 يونيو 2004				
1	لا ينطبق		نعم	نعم- مؤكد من KPMG	نعم	نعم-أنظر ملاحظة رقم 1	\$ 73,317,568	\$ 18,099,677	\$ 55,217,891	\$ 94,647,688	حماية خطوط الأنابيب	2.1	1
2	لم يحل الاستثناء- أنظر ملاحظة 2	نعم	نعم	نعم- مؤكد من KPMG	نعم	نعم	\$ 31,814,337	\$ -	\$ 31,814,337	\$ 31,814,337	حماية تبديل العملة العراقية 2003	3	2
-	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم- مؤكد من KPMG	نعم	نعم	\$ 9,415,428	\$ -	\$ 9,415,428	\$ 9,763,184	تصليح المولدات	4	3
3	حل الاستثناء- أنظر ملاحظة 3	نعم	نعم	نعم- مؤكد من KPMG	نعم	نعم-أنظر ملاحظة رقم 3	\$ 74,654,257	\$ 71,930,487	\$ 2,723,770	\$ 74,654,333	تدريب الشرطة العراقية	7.6.5	4
4	حلت الاستثناءات- أنظر ملاحظة 4		نعم	كلا- أنظر ملاحظة 4	نعم	نعم	\$ 7,064,100	\$ -	\$ 7,064,100	\$ 7,064,100	حماية خطوط الكهرباء	8	5
5	حلت الاستثناءات جزئياً- أنظر ملاحظة 5		لوحظ استثناء- أنظر ملاحظة 5	كلا- أنظر ملاحظة 5	نعم	نعم	\$ 49,347,249	\$ -	\$ 49,347,249	\$ 49,350,000	شراء طحين الفصح	10.9	6
6	لا ينطبق	لوحظ استثناء- أنظر ملاحظة 6	لوحظ استثناء- أنظر ملاحظة 6	كلا- أنظر ملاحظة 6	نعم	نعم	\$ 10,848,398	\$ 5,895,121	\$ 4,953,277	\$ 15,611,197	شراء أجهزة راديو	11	7
7	حلت الاستثناءات جزئياً- أنظر ملاحظة 7	نعم	نعم	نعم- مع أخطاء- أنظر ملاحظة 7	نعم	نعم	\$ 14,732,331	\$ 5,151,582	\$ 9,580,749	\$ 14,782,392	شراء أسلحة	12	8
8	لا ينطبق		نعم	نعم- مع أخطاء- أنظر ملاحظة 8	نعم	نعم	\$ 42,332,559	\$ -	\$ 42,332,559	\$ 150,831,000	شراء الكهرباء من تركيا	14.13	9
9	حلت الاستثناءات جزئياً- أنظر ملاحظة 9			كلا- أنظر ملاحظة 9	نعم	نعم	\$ 124,766,500	\$ -	\$ 124,766,500	\$ 124,776,500	طباعة العملة العراقية الجديدة	17.16.15	10
10	لا ينطبق		نعم	نعم- مع أخطاء- أنظر ملاحظة 10	نعم	نعم	\$ 53,275,054	\$ 53,275,054	\$ -	\$ 73,310,273	مخيم تدريب للجيش	18	11
11	لم يحل الاستثناء- أنظر ملاحظة 13		نعم	نعم- مع أخطاء- أنظر ملاحظة 11	نعم	نعم	\$ 20,243,732	\$ 15,779,505	\$ 4,464,227	\$ 20,243,751	مخيم تدريب للجيش	20.19	12
12	لا ينطبق	نعم- أنظر ملاحظة 12	نعم	كلا- أنظر ملاحظة 12	نعم	نعم	\$ 11,856,942	\$ 11,856,942	\$ -	\$ 9,706,972	شراء مركبات	21	13
13	لم يحل الاستثناء- أنظر ملاحظة 13	لوحظ استثناء- أنظر ملاحظة 13	لوحظ استثناء- أنظر ملاحظة 13	كلا- أنظر ملاحظة 13	نعم	نعم	\$ 10,400,355	\$ 10,400,355	\$ -	\$ 10,400,355	شراء سيارات إسعاف ومركبات	22	14
14	لا ينطبق		نعم	نعم- مؤكد من KPMG	نعم	نعم-أنظر ملاحظة رقم 14	\$ 25,999,996	\$ 25,999,996	\$ -	\$ 26,000,000	أكاديمية تدريب الشرطة	23	15

ملاحظات إيضاح

1. العقد رقم 1 (العمليات التعاقدية رقم 2,1)

عملية تسوية العقد

(ب) تم تحويل هذا العقد من الحكومة الأمريكية لوزارة النفط العراقية في أغسطس 2004، ولكن بعد عملية التحويل، قامت المؤسسات الأمريكية بدفع \$1,935,021 للمراقبة الجوية (ومنها \$387,044 لا تزال معلقة في أغسطس 2006) ومصدق عليها من قبل وزارة المالية العراقية، لا يوجد مستندات توثيق توضح لماذا تقوم الحكومة الأمريكية بالإشراف على المراقبة الجوية حتى الآن ولم يتم تحويل مسؤولية الإشراف لوزارة النفط العراقية مع باقي العقد، لقد تم إعلام KPMG أن خدمات المراقبة الجوية تتم تحت إدارة المؤسسات الأمريكية لأسباب أمنية.

2. العقد رقم 2 (العمليات التعاقدية رقم 3)

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنها لاحظت أن الفاتورة المتعلقة بأمر الشراء رقم IR58 بقيمة \$231,823 لم يستطع الحصول عليها، خلال التحليل هذا، قمنا بمتابعة الأمر ولا يزال الأمر على حاله، تم إعلام KPMG من قبل JCCI أن تحت الظروف العادية، لا تقوم المؤسسات الأمريكية بعملية الدفع إن لم تكن الفاتورة مصحوبة بأمر الشراء ولكننا لم نستطع أن نحدد موضع هذه الفاتورة.

تم إعلام KPMG من قبل JCCI و المراقب DFI المالي بأنه من المفترض أن يكون المستند قد فقد لأن أمر الدفع لم يكن ليصدر من دون المستندات اللازمة، ولكن من النتائج المحتملة من هذا الوضع يتضمن دفعة زائدة وذلك بسبب تقديم الفاتورة متطابقة أو إجراء دفع فاتورة لمورد وهمي أو عن طريق خطأ بالفاتورة وتم تصحيحها لاحقاً.

3. العقد رقم 4 (العمليات التعاقدية رقم 5,7,6)

عملية تسوية العقد

(ب) تم تسوية هذا العقد ولكن الدفعة الأخيرة بقيمة \$215,609 الخاصة بأمر الدفع رقم 2391 لا تزال بحوزة البنك المركزي العراقي من ديسمبر 2005 وما تزال قائمة لغاية أغسطس 2006.

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه تم الدفع للمتعاقد دفعات أقل من المطلوب بقيمة \$2,569,923، لقد تم تسديد هذه الدفعات للمتعاقد، يعتبر أن الأمر قد تمت تسويته.

لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أن هنالك مستندات غير موجودة لبضائع مستلمة تتعلق بأمر شراء رقم 1330 بقيمة \$3,714,534، بالتوازي مع إجراء هذا التحليل تم الحصول على نموذج DD250 وتقرير فحص واستلام البضائع كدليل على استلام البضائع لطالب الشراء هذا، **يعتبر أن الأمر هذا قد تمت تسويته.**

لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 ملاحظة عدم وجود الفواتير التالية- فاتورة رقم 112611 تتعلق بأمر الشراء رقم 2079 بقيمة \$436,765 ، فاتورة رقم 94680 و95286 و96314 تتعلق بأمر الشراء رقم 1486 بقيمة إجمالية \$3,151,972 ، وفاتورة رقم 99014 تتعلق بأمر الشراء رقم 1685 بقيمة \$1,107,648، لم يتم الحصول على هذه الفواتير كما في أغسطس 2006، ولكن الفاتورة النهائية المقدمة من المتعاقد الخاصة بأمر الشراء رقم 2374 تلخص مجموع الفواتير السابقة ولغاية تاريخ آخر فاتورة، إن إجمالي هذه الفواتير يتطابق مع الدفعات ولذلك الأمر السابق المتعلق بعدم وجود الفواتير المشار إليه ليس استثناء، **يعتبر أن الأمر هذا قد تمت تسويته.**

بالإضافة إن المؤسسات الأمريكية تطلب أن يتم إرفاق الفاتورة مع أمر الدفع ولقد تم إعلام KPMG من قبل JCCI انه بما أن هذه الدفعة قد جرت وقد خولت فمن المتوقع أن تكون الفاتورة موجودة في الوقت الذي تمت فيها عملية الدفع، بما أن الدفعة تمت خلال الفترة ما بعد 28 يونيو 2004، فمن المفترض أن وزارة المالية العراقية قد خولت كل من أوامر الدفع هذه وعندما **يعتبر من ضروري يجري الاتصال بالوزارة العراقية ذات العلاقة.**

4. العقد رقم 5 (العمليات التعاقدية رقم 8)

عملية تسوية العقد

(ت) فيما يتعلق بهذا العقد، لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات.

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أن فاتورتين والمستندات المتعلقة باستلام البضائع غير موجودة الخاصة بدفعات المنزلة من خطاب الاعتماد، بالتوازي مع إجراء هذا التحليل تم تحديد الفواتير ونموذج DD250 في ملف العقد، **يعتبر أن الأمر هذا قد تمت تسويته.**

5. العقد رقم 6 (العمليات التعاقدية رقم 10،9)

عملية تسوية العقد

(ت) فيما يتعلق بهذا العقد، لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات.

(ث) الدليل على استلام بضائع بقيمة \$2,962,523 لا يمكن تحديده، وأيضا الدليل على استلام بضائع بقيمة \$33,500,000 التي نزلت من قيمة خطاب الاعتماد لا يمكن تحديده، لقد أشرنا إلى الحالتين في مراجعتنا السابقة وسيتم التطرق للحالتين في الفقرة أدناه (ح).

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه لا يوجد دليل على استلام بضائع تتعلق بأمر شراء رقم 421 بقيمة \$2,962,523، بالتوازي مع إجراء هذا التحليل إن الدليل على استلام البضائع لا يمكن تحديده حتى الآن، لقد لوحظ أن الفاتورة قد تمت مصادقتها تحديداً من قبل مستشار CPA لوزارة التجارة ولكن لم نتمكن من مراجعة أي دليل على استلام البضائع لعدم وجوده. إضافة لذلك إن المبلغ المشار أعلاه \$2,962,523 لا يتعلق بالجزء الممول من خلال خطابات اعتماد الجهات الأخرى المناقشة أدناه. إن قيمة إجمالي العقد هي \$49,350,000 ومن ضمنها قيمة مبلغ \$33,500,000 الممولة من خلال خطابات اعتماد الجهات الأخرى المذكورة أدناه.

تم إعلام KPMG من قبل JCCI و المراقب DFI المالي بأنه عملية الدفع تتطلب وجود كافة الفواتير وتقارير الاستلام وأية مستندات أخرى لازمة لطلب الدفع، بما أن عملية الدفع قد تمت تعتبر JCCI أن المستندات اللازمة كانت موجودة في وقت الدفع ومن بعدها قد ضاعت أو أُلقت، بالإضافة لذلك، إن النتائج المحتملة من هذا الوضع قد يتضمن دفعة لبضائع لم تسلم للجهة المعنية أو سلمت لغير هذه الجهة أو لم تسلم لأي جهة.

هنالك فاتورة بقيمة \$3,534,606 ناقصة من أمر الشراء رقم 650، بالتوازي مع إجراء هذا التحليل تم الحصول على هذه الفاتورة ويعتبر أن الأمر هذا قد تمت تسويته.

إن الدفعات المنزلة من قيمة خطاب اعتماد الجهات أخرى والتي بلغت \$33,500,000 لم تكن موثقة بفواتير أو DD250، كما في أغسطس 2006 لم تزل الفواتير و DD250 غير محددة ولكن المراقب المالي قدم مستندات توثيقية للدفعات المنزلة من خطاب الاعتماد بقيمة \$33,498,811 من JPMorgan وهو المصرف الذي ينسق خطابات الاعتماد الصادرة من DFI، إن المستندات التي قدمت تتضمن خطاب تخويل من JPMorgan والتي تتطلب تقديم فاتورة لإجراء عملية التحويل، بما أن مستندات التحويل قد قدمت من قبل جهة خارجية فإنها تعتبر كافية كإثبات للدفعات المنزلة من قيمة خطاب الاعتماد المذكورة أعلاه، لذلك يعتبر أن الأمر هذا قد تمت تسويته.

6. العقد رقم 7 (العمليات التعاقدية رقم 11)

عملية تسوية العقد

(ت) فيما يتعلق بهذا العقد، لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات، إن تقرير غلق العقد يذكر أنه تم دفع قيمة العقد بالكامل.

(ث،ج) تم غلق هذا العقد بدفعات مسبقة تمثل 40% بقيمة \$3,867,638 وليست مؤيدة بنموذج DD250 كدليل على استلام البضائع. JCCI تؤكد أنه تم الاتصال بالمورد خلال أغسطس 2006 وأن العقد تم تنفيذه بنجاح حيث تم تسليم ودفع كافة البضائع، تنسق JCCI مع المتعاقد عملية الحصول على مستندات استلام المتعلقة بهذا المبلغ وستتابع البحث على مستندات إضافية ومن ضمنها قاعدة لبيانات مستندات DFI المقدمة JCCI خلال شهر يوليو 2006، كما في أكتوبر 2006 لا يوجد دليل على استلام البضائع المتعلقة بالدفعة المسبقة بقيمة \$3,867,638.

النتائج المحتملة من هذا الوضع قد يتضمن دفعة لبضائع لم تسلم للجهة المعنية أو سلمت لغير هذه الجهة أو لم تسلم لأي جهة.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظت KPMG نموذج DD250 بقيمة \$1,065,631 في ملف العقد، JCCI ذكرت أن هذا المبلغ هو دفعة نقدية وأن الفاتورة لم يتم تحديدها ولكن KPMG لم تستطع مطابقة هذا المبلغ المدفوع لقاعدة بيانات مراقب JASC المالي.

7. العقد رقم 8 (العمليات التعاقدية رقم 12)

عملية تسوية العقد

(ت) قامت DCMA بعملية مطابقة ولاحظت KPMG أخطاء وتمت تسوية العقد مع العلم أنه تم دفع مبالغ زائدة عن قيمة العقد، لقد قامت KPMG بالمطابقة بالاعتماد على معلومات الدفع لدى مكتب المراقب المالي JASG ولم تلاحظ أية استثناءات إضافية غير الدفعات الزائدة القائمة المذكورة في (ح) أنظر أدناه.

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه لا يوجد فاتورة لأمر الشراء رقم 1166 بقيمة \$719,528، بالتزامن مع إجراء التحليل هذا، لا تزال الفاتورة هذه غير موجودة، تحت الظروف العادية، لا تقوم المؤسسات الأمريكية بعملية الدفع إن لم تكن الفاتورة مصحوبة بأمر الشراء ولكننا لم نستطع أن نحدد موضع هذه الفاتورة.

كما ذكر سابقاً، تم إعلام KPMG من قبل JCCI و المراقب DFI المالي بأنه عملية الدفع تتطلب وجود كافة الفواتير وتقارير الاستلام وأية مستندات أخرى لازمة لطلب الدفع، بما أن عملية الدفع قد تمت تعتبر JCCI أن المستندات اللازمة كانت موجودة في وقت الدفع ومن بعدها قد ضاعت أو أتلقت، النتائج المحتملة من هذا الوضع يتضمن دفعة زائدة وذلك بسبب تقديم الفاتورة متطابقة أو إجراء دفع فاتورة لمورد وهمي أو عن طريق خطأ بالفاتورة وتم تصحيحها لاحقاً.

لقد لوحظت دفعة زائدة بقيمة \$1,868,112 ومن ضمنها \$1,474,641 طلبت من المتعاقد ووصلت في 7 يوليو 2005 وهي أقل من قيمة الدفعة الزائدة بمبلغ \$393,471، كما في أكتوبر 2006، تقوم DCMA بالتنسيق مع المتعاقد لتسوية المبلغ الباقي ويعتبر أن هذا الأمر قل حل جزئياً.

8. العقد رقم 9 (العمليات التعاقدية رقم 13،14)

عملية تسوية العقد

(ت) قامت DCMA بعملية مطابقة ولاحظت KPMG أخطاء, لقد قامت KPMG بالمطابقة لبيانات الدفعات لدى مكتب المراقب المالي JASG ولم يلاحظ استثناءات.

9. العقد رقم 10 (العمليات التعاقدية رقم 15،16،17)

عملية تسوية العقد

(ت) لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات.
(ث) لم نتمكن من تحديد الدليل على استلام بضائع بقيمة \$4,092,000, تم ذكر هذا في تقريرنا السابق وتمت مناقشة الأمر أدناه (ح).

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه لم يمكن تحديد أمر الشراء رقم 3 بقيمة \$39,710,250, بالتزامن مع إجراء هذا التحليل لقد تم تحديد أمر الشراء وكافة المستندات المؤيدة من قبل مكتب المراقب المالي JASG, ويعتبر أن هذا الأمر قد تمت تسويته.

بالإضافة لذلك لم يتم استلام فاتورة أو دليل على استلام البضائع المتعلقة بأمر الشراء رقم 477 بقيمة \$4,092,000, لم يتم تحديد الفاتورة أو الدليل على استلام البضائع خلال إجراء هذا التحليل, تحت الظروف العادية, لا تقوم المؤسسات الأمريكية بعملية الدفع إن لم تكن الفاتورة مصحوبة بأمر الشراء ولكننا لم نستطع أن نحدد موضع هذه الفاتورة أو تقرير استلام البضائع.

تم إعلام KPMG من قبل JCCI و DCMA بأنه لا تتوفر لديهم أية مستندات لهذا العقد, كان على KPMG أن تزود JCCI و DCMA بمستند العقد وتشرح خلفية هذا العقد, إن العقد مؤرخ في 2003 ولم يوجد أي شخص من JCCI أو DCMA في ذلك الحين أو لدية خلفية عن هذا العقد لإعطاء تفاصيل إضافية.

النتائج المحتملة من هذا الوضع يتضمن دفعة زائدة وذلك بسبب تقديم الفاتورة متطابقة أو إجراء دفع فاتورة لمورد وهمي أو عن طريق خطأ بالفاتورة وتم تصحيحها لاحقاً, بالإضافة من النتائج المحتملة من هذا الوضع قد يتضمن دفعة لبضائع لم تسلم للجهة المعنية أو سلمت لغير هذه الجهة أو لم تسلم لأي جهة.

10. العقد رقم 11 (العمليات التعاقدية رقم 18)

عملية تسوية العقد

(ت) لقد تمت عملية مطابقة من قبل DCMA ولوحظ مبلغ معلق بقيمة \$20,600,000 وتم غلق العقد من قبل DCMA, حاولت KPMG مطابقة إجمالي الدفعات مع قيمة العقد وللدفعات الواردة في سجلات المتعاقد باستخدام مستندات من مكتب المراقب المالي JASG ومستندات من ملف العقد ومستندات الكترونية من قاعدة بيانات DCMA, إجمالي الدفعات المتطابقة بلغت \$2,600,000 تقريبا اقل من قيمة العقد وحولي \$2,500,000 اقل من المبالغ المذكورة في سجلات الدفعات المتعاقد.

لقد تم استخدام مصدرين لتمويل هذا العقد وهما DFI والأموال المصدرة, من إجمالي المبالغ المتطابقة هنالك حوالي \$5,500,000 مدفوعة من الأموال المصدرة وحوالي \$53,000,000 من DFI وحوالي \$13,900,000 من الأموال النقدية النثرية والتي لم يمكن تحديد مصدر تمويلها ودفعاتها لم يمكن مطابقتها مع قاعدة بيانات الدفعات DFI لمكتب المراقب المالي JASG, من المحتمل أن تكون الدفعات هذه قد دفعت من إجمالي مبالغ نثرية محولة مسبقا من DFI للمؤسسة الأمريكية المسؤولة عن هذا العقد, الأموال النقدية النثرية البالغة حوالي \$13,900,000 تم توثيقها بنموذج المستند العام SF1034 فقط (لا فاتورة ولا DD250).

من ضمن قيمة إجمالي العقد البالغ \$73,310,273 هنالك مبلغ \$42,896,778 ممولة من خلال خطابات اعتماد الجهات الأخرى. إن مبلغ الاستثناء البالغ \$2,500,000 المذكور أعلاه يتعلق فقط بمطابقة الدفعات الخاصة بقيمة العقد وليس لدليل استلام البضائع غير الموجود أو مقارنة الدفعات مع قيم الفواتير.

لقد أعلمت KPMG أن تحليل عميق ومطابقة يتم تنفيذها من قبل المؤسسة الأمريكية لهذا العقد ولعقود أخرى مرتبطة بالمتعاقد نفسه, بسبب قيام المؤسسة الأمريكية بهذه المهمة المذكورة أعلاه لقد واجهت KPMG قيود للاطلاع على بعض المعلومات والمستندات المؤيدة خلال القيام بعملية التحليل.

11. العقد رقم 12 (العمليات التعاقدية رقم 19، 20)

عملية تسوية العقد

(ت) قامت DCMA بعملية مطابقة ولاحظت KPMG أخطاء, لقد قامت KPMG بالمطابقة لبيانات الدفعات لدى مكتب المراقب المالي, لقد نتج عن المطابقة دفعات بقيمة \$20,630,796 والتي لا تتوافق مع تقرير غلق العقد المعد من قبل DCMA, ولكن إجمالي الدفعات متطابق مع قيمة العقد, لا يعتبر هذا الأمر استثناء.

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه تم دفع مبلغ زائد بقيمة \$552,890, تم تسوية الدفعة الزائدة عبر إنقاص الدفعات اللاحقة للمتعاقد, يعتبر أن هذا الأمر قد تمت تسويته.

12. العقد رقم 13 (العمليات التعاقدية رقم 21)

عملية تسوية العقد

(ت) فيما يتعلق بهذا العقد، لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات.

13. العقد رقم 14 (العمليات التعاقدية رقم 22)

عملية تسوية العقد

(ت) فيما يتعلق بهذا العقد، لم تتم عملية مطابقة للدفعات مع قيمة العقد ولكن قامت KPMG بعملية المطابقة ولا توجد استثناءات.

(ث،ج) لا يوجد دليل على استلام بضائع بقيمة \$7,651,560 كما ذكر تقرير KPMG السابق وتم مناقشة الموضوع أدناه (ح).

الاستثناءات الواردة في التقرير السابق

(ح) لقد ذكرت KPMG في تقريرها السابق بتاريخ سبتمبر 2005 أنه تم توقيع نموذج DD250 بصورة خاطئة للعقد بقيمة \$10,400,355 وذلك قبل تسليم كافة البضائع لوزارتي الدفاع والداخلية العراقية. لقد تم دفع كامل قيمة العقد وذلك قبل استلام البضائع. تم تحديد نماذج DD250 لاحقا تؤيد شحنات بقيمة \$2,748,795 وأما \$7,651,560 لا يوجد دليل على الاستلام الفعلي، ويعتبر أن هذا الأمر قل تمت تسويته جزئياً.

أعلمت KPMG مكتب JCCI بأن نموذج DD250 قد نفذ بطريقة خاطئة بما أنه موقع قبل تسليم البضائع. لقد ذكر مكتب JCCI انه قام بالاتصال بالمتعاقد لطلب مستندات إضافية تؤيد تسليم البضائع لكافة المبالغ المدفوعة، كما في أكتوبر 2006 لم يستلم أية مستندات إضافية.

النتائج المحتملة من هذا الوضع قد يتضمن دفعة لبضائع لم تسلم للجهة المعنية أو سلمت لغير هذه الجهة أو لم تسلم لأي جهة.

14. العقد رقم 15 (العمليات التعاقدية رقم 23)

عملية تسوية العقد

(ب) تم إنهاء العقد بسبب خرقه للمضمون في مايو 2005 من قبل المتعاقد الذي تعرض لتكاليف زائدة عن القيمة القصوى المحددة. لم يتم تحويل الزيادة في التكلفة من قبل مسؤول التعاقد وتم رفض الدفعات. منح المتعاقد 90 يوماً لرفع طلبية للاستئناف لمجلس الخدمات العسكرية للعقود. لا يوجد دليل على أن المتعاقد قد قدم أي طلب استئناف كما في يوليو 2006 ويعتبر أن العقد قد أغلق من قبل DCMA.